محليات

المسؤولية والشفافية

لماذا لم تصدر وزارة المالية قيمة المبالغ التي استردتها من الفاسدين؟

نبيل الملاح

في إطار ما أكتبه حول معاناة وهموم المواطن والوطن، وتقديم الأفكار والرؤى لإعادة بناء مؤسسات الدولة بناءً عصرياً سليماً، والتركيز على مكافحة الفساد بشكل جاد وفعال، باعتبارها المدخل والأساس في الإصلاح وإعادة البناء، ومن دون ذلك لن يكتب النجاح لأي مشروع إصلاح أو بناء.

أتحدث في هذا المقال عن موضوعين يتصلان بالمسؤولية والشفافية، حيث ما زلنا نسمع من المسؤولين كلاماً جميلاً منمقاً، لكنه بعيد عن الحقيقة والواقع في كثير من الأحيان، ويؤدي ذلك إلى تراكم الأخطاء واتساع التجاوزات وإضعاف مؤسسات الدولة لتصبح تحت سيطرة ونفوذ الفاسدين والمفسدين.

لابد من العمل على إيجاد صيغ فعالة للتفاعل بين المواطن والمسؤول، وبين المسؤولين وأصحاب العلم والخبرة الذين لابد من الاستعانة بهم في مرحلة إعادة البناء والتصدي للفساد. ولابد أن يتحلى المسؤولون بأعلى درجات المسؤولية والشفافية، وأن يتحلى المواطنون بالموضوعية والواقعية، فالوطن للجميع، وعلى الجميع يقع عبء إعادة بنائه.

أعود إلى الموضوعين اللذين سأتحدث عنهما في هذا المقال:

الموضوع الأول: قرأت منذ عدة أيام خبراً في صحيفة «الوطن» عنوانه: «الحجز على ١٣ مليار ل.س لرجال أعمال وفاسدين في العامين الماضيين لمصلحة ٨٦ جهة حكومية»، وبقراءة تفاصيل الخبر تبين أن معاون وزير المالية قال إن الحجوزات الاحتياطية خلال عامي ٢٠١٦– ٢٠١٧ بلغت ١٣ مليار ليرة سورية، وكلنا يعلم أن الحجز الاحتياطي يبقى حبراً على ورق إلى أن يصدر حكم قضائي مبرم بحق المتهم المدعى عليه، وسمعنا كثيراً عن فاسدين أحيلوا على القضاء وقضوا مدة محددة في السجن وخرجوا بعدها من دون أن يسددوا المبالغ المحكوم عليهم بها، وبعد فترة عادوا إلى حياتهم الطبيعية ليتنعموا بثرواتهم التي نهبوها وهربوها خارج البلاد.

والسؤال: ألا يجب تعديل القانون ليبقى المحكوم عليه بمبالغ محددة في السجن إلى أن يقوم بتسديدها مع فوائدها وغراماتها؟ أليس من غير المعقول أن يحبس السارق المرتشي الفاسد لمدة لا تزيد على سنة مهما بلغت المبالغ التي حكم بها؟!

لقد طالبت وزارة المالية منذ العام ٢٠٠٤ وما زلت أُطالبها أن تصدر بياناً سنوياً بالمبالغ التي استردت من الفاسدين المحكوم عليهم وغير المحكوم عليهم، ودخلت خزينة الدولة فعلاً، وأعتقد أن هذه المبالغ لن تكون مساوية للحجوزات الاحتياطية، ولن تكون مساوية للمبالغ المحكوم بها في الأحكام القضائية الصادرة، وأتمنى أن تظهر وزارة المالية غير ذلك.. إن الدولة اليوم بأمس الحاجة لاسترداد الأموال المنهوبة لتوظيفها في إعادة البناء، ودعم موازنتها التي تعاني من عجوزات كبيرة.

الموضوع الثاني: كنت قد اقترحت على وزارة التجارة الداخلية عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٧ إعادة النظر بقانون الشركات، وهو القانون الأهم والأساس لتأسيس الشركات التجارية وتنظيم عملها والأحكام المتعلقة بحلها وتصفيتها، وبينت أن قانون الشركات تضمن أحكاماً عامة لجميع أنواع الشركات ولم يفرق بين شركات الأشخاص (تضامن، توصية) وشركات الأموال (محدودة المسؤولية، مساهمة)، وكذلك لم يفرق بين التصفية الرضائية والتصفية القضائية، ما أدى إلى إشكالات وتداخلات في الأحكام الواردة فيه.

وكان على الوزارة المعنية معالجة ذلك بالسرعة الممكنة.. من خلال إصدار تعليمات حول تطبيق بعض هذه الأحكام، واقتراح تعديل الأحكام الأخرى التي لابد من تعديلها بقانون.

إن أهمية قانون الشركات في الحياة التجارية والاقتصادية، تتطلب إجراء مراجعة شاملة له والاستعانة بأهل الخبرة والعلم من القضاة والماليين والفعاليات التجارية.

وأسأل: هل من المعقول نشر قرار حل وتصفية شركة تضامن في الجريدة الرسمية؟ في الوقت الذي لا يلزم القانون نشر عقد تأسيسها في الجريدة الرسمية، ألا يمكن أن تعالج وزارة المالية ووزارة التجارة الداخلية هذه القضية بتعليمات مشركة وفقاً للقانون روحاً ونصاً؟!

تعاني مؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية من قصور في فهم النصوص القانونية وتفسيرها، وعدم وجود ضوابط وقواعد ملزمة تضمن التفسير والتطبيق السليم للقانون، وهذا القصور أدى إلى إيجاد مجال واسع للفاسدين والمفسدين لابتزاز الناس والعبث بالقانون.

كل ذلك يتطلب اختيار المسؤولين في مختلف المستويات من أصحاب العلم والخبرة والنزاهة والإخلاص، وإيجاد الآليات الناجعة لمراقبة وتقييم أدائهم، ويبقى صوت المواطن هو الأهم في ذلك.

أكثر من ٢٤ ألف حالة زواج منها ١٥ ألف عقد و٦٦٧٣ دعوى تثبيت

ارتفاع نسبة الطلاق من ٢٧ إلى ٣١ بالمئة في دمشق

محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات قضائية رسمية ارتفاع نسبة الطلاق إلى الزواج في دمشق من ٢٧ إلى ٣١ بالمئة في العام الماضي، مؤكدة أن عدد حالات الطلاق التي حدثت في المحكمة بلغت ٧٧٠٣ حالات.

وأعلنت الإحصائيات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها أن عدد حالات الزواج بلغت نحو ٢٤٦٩٧، موضحة أن عدد حالات عقود الزواج بلغت أكثر من ١٥ ألفاً.

وأضافت الإحصائيات: إن عدد دعاوى تثبيت الزواج بلغت ٦٦٧٣، مشيرة إلى أن عدد حالات الطلاق الإداري بلغت ٧٥٧ على حين أن أحكام تثبيت الطلاق والتفريق بلغت ٦٩٤٦ حكماً.

وأكدت مصادر قضائية أن سبب ارتفاع حالات الطلاق يعود إلى رغبة العديد من النساء رفع دعاوى تفريق لعدة أسباب منها غياب الزوج لفترة طويلة من دون معرفة مصيره، موضحاً ما يدفع الزوجة إلى رفع دعوى لعلة الغياب.

ورأت المصادر أن ارتفاع معدلات الطلاق لهذه النسبة تعد خطرة ولاسيما أنه في عام ٢٠١٦ كانت النسبة ٢٧ بالمئة، مضيفاً: كانت تعتبر هذه النسبة سابقا مرتفعة.

ولفتت المصادر إلى أن المحكمة استقبلت الكثير من المشاكل بين الأزواج رغم محاولات القاضي الصلح بينهم وفق ما نص عليه القانون، مبيناً أن القانون منح فترة شهر للصلح بين الزوجين يتم من خلاله تعيين حكمين للاستماع للزوجين كمحاولة للإصلاح.

وأشارت المصادر إلى أن حالات الصلح التي يقوم بها الحكمان في الغالب تفشل لإصرار الزوجين على الطلاق.

وفيما يتعلق بعقود الزواج أكدت المصادر أن هناك عدداً لا بأس به ممن يلجأ إلى دعوى تثبيت الزواج والتي ترفع من الفتاة بحكم أن الشاب يكون خارج البلاد.

وأوضحت المصادر أن العديد من حالات الزواج تتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهي ما تسمى بالزواج العرفي الذي يتم خارج المحكمة ثم تلجأ الزوجة إلى تثبيته عبر رفع دعوى تثبيت الزواج.

وبينت المصادر أن في هذه الدعوى يتم تبليغ الزوج وفي حال عدم حضوره يتم الاستماع إلى الشهود ومن ثم إصدار حكم تثبيت الزواج.

وأشارت المصادر إلى أنه يوميا يراجع المحكمة العديد من الأشخاص يسألون عن هذا الموضوع ولاسيما في ظل الظروف الراهنة والتي تسببت بهجرة عدد لا بأس به من الشباب.

وأوضحت المصادر أن الزواج الذي يتم خارج المحكمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي صحيح ولكن لكي يثبت في المحكمة لابد من وكالة من الزوج أو يتم رفع دعوى تثبيت زواج من الزوجة.

وأكدت المصادر أن المحكمة تعمل على تسهيل معاملات الزواج بقدر المستطاع ولكن ضمن القانون لافتة إلى أن عقد الزواج يتم بحضور طرفي العقد وولي الفتاة بعد استكمال الأوراق المطلوبة.

ورأت المصادر أن حالات الزواج العرفي ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنوات الأزمة ولاسيما الزواج الذي يتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

> المحكمة سجلت ٧٧٠٠ حالة طلاق في عام ارتفاع حالات الزواج العرفي ولا سيما الذي يتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي

«هندسة السفن» في جامعة طرطوس

الدالي لـ«الوطن»: تنسيق مع روسيا للتدريب والتخصص الجديد يوفر مبالغ على الطلاب

فادي بك الشريف

كشف رئيس جامعة طرطوس عصام الدالي لـ «الوطن» أنه يتم التخطيط لافتتاح اختصاص هو الأول من نوعه في سورية خاص بهندسة السفن وذلك ضمن التنسيق مع وزير التعليم العالي عاطف نداف بناء على طلب طلاب طرطوس الأرواديين والعديد من الطلاب ممن يضطرون إلى دفع مبالغ كبيرة لاستكمال دراستهم في الخارج والعمل كقباطنة ومساعدين وأخصائيين في المجال البحري.

ولفت الدالي إلى اهتمام ملموس من وزارة التعليم العالي بهذا التوجه، مبيناً أنه سيتم التنسيق مع الجانب الروسي ممثلا بالأكاديمية البحرية الروسية على صعيد الجانب التدريبي ضمن الطلاب في السنة الخامس من دراستهم ناهيك عن التنسيق مع أي من الدول الصديقة لدعم هذا الاختصاص بما ينعكس إيجابا على الطلاب في متابعة تخصصهم في المجال البحري، علما أنه سيتم التنسيق أيضاً مع عدة وزارات كوزارة النقل لدعم هذا الأمر كي يبصر النور بعد استكمال الدراسة الكاملة له.

وأشار رئيس جامعة طرطوس إلى أهمية هذا الاختصاص في مرحلة إعادة الإعمار، إضافة إلى رفد السوق بأخصائيين في مجال هندسة السفن، علما أن في سورية يوجد هندسة بحرية فقط، ومن هذا المنطلق جاء التفكير والدراسة لإحداث هذا التخصص النوعي على مستوى الوطن العربي.

كما كشف الدالي أنه هناك متابعة يومية لافتتاح كليات جديدة لاستيعاب الطلاب بمختلف التخصصات تطبيقا لمرسوم إحداث الجامعة، مؤكداً صدور قرار بافتتاح كلية الهندسة الزراعية في «الريحانية» ضمن تنسيق مع مديرية تربية طرطوس، علما أن الكلية تبصر النور العام الدراسي القادم لتستوعب نحو ١٠٠٠ طالب وطالبة

وأوضح رئيس الجامعة أنه يتم السعي حالياً لتأمين مقر لكلية هندسة البترول في بانياس لتستوعب نفس الأعداد من الطلاب، مضيفاً وجود خطوات ملموسة في هذا الصدد، مبيناً في سياقه أنه تم تأمين المقر اللازم لإحداث كلية الحقوق في طرطوس، ويتم حالياً تأمين الكادر التدريسي اللازم للكلية التي تستوعب نحو ١٠٠٠ طالب وطالبة، مشيراً إلى تأمين الكادر التدريسي لكلية الهندسة المدنية، ويتم حالياً تأمين المقر اللازم لها.

وقال الدالي: يتم حالياً وللمرة الأولى في جامعة طرطوس العمل على افتتاح سكن جامعي للطلاب الإناث في الجامعة وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية لاستيعاب ٤٠٠ طالبة في منطقة «أبو عفصة» ضمن طرطوس وذلك بمتابعة شخصية من وزير التعليم ودعم من محافظ طرطوس.

وكشف الدالي عن وجود دراسة فعلية للتوسع في عدد الماجستيرات والبرامج في العام القادم بما يسهم في استقبال عدد من طلاب في مرحلة الإجازة لاستكمال دراستهم في الدراسات العليا ضمن متابعة رئاسة الجامعة واستنادا إلى توجه الوزارة للتركيز بشكل أكبر على مرحلة الدراسات العليا إضافة إلى الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعة وربط المناحي النظرية بالتطبيقية.

وأضاف: يوجد ١٢ كلية في جامعة طرطوس إضافة إلى كلية الهندسة الزراعية التي تبصر النور وتستقبل الطلاب مع العام الدراسي القادم، مشيراً إلى وجود ٣٠ ألف طالب وطالبة يستكملون دراستهم في جامعة طرطوس، لافتاً إلى العمل على إصدار العدد الثاني من سلسلة مجلة الجامعة وذلك بعد أن تم إصدار السلسلة الأولى من المجلة

وتابع: قبلنا هذا العام ٢٧٥ طالباً في الماجستير للمرة الأولى وذلك بعد افتتاح ٦ ماجستيرات جديدة في طرطوس، مشيراً إلى وجود أكثر من ٥٠٠ طالب وطالبة يتوزعون على ١٨ برنامج ماجستير، كما يوجد ٤ برامج في درجة الدكتوراه بعدة اختصاصات.

> إحداث سكن جامعي للإناث والتوسع في برامج الدراسات العليا

استخدام خراطيم صهاريج التوزيع لسرقة المازوت

متى يمكن الاستغناء عن التعاقد مع الصهاريج الخاصة؟

محروقات الريف: ١٧١ مليون لتر وزعت خلال عام

عبد المنعم مسعود

كشف مدير تموين ريف دمشق لؤي السالم أن عدد الضبوط التموينية التي جرى التصالح عليها منذ بدية العام وصل إلى ٧١٤ ضبطاً تموينياً بقيمة قاربت ١٨ مليون ليرة.

وقال السالم: إن عدد الضبوط التموينية المنظمة بحق محطات المحروقات وموزعيها بلغ ٤٣ ضبطاً منها ٢١ ضبطاً للبيع بسعر زائد و١٣ ضبطاً لنقص الكيل بمادة المازوت إضافة إلى حالات الغش والتلاعب بمادة المازوت وضبطان لنوع أختام الرصاص عن العداد و٣ ضبوط تموينية لعدم الإعلان عن السعر وضبط واحد لنزع الزجاجة عن العداد وضبط واحد للاتجار بالمادة وآخر للامتناع عن البيع.

وأوضح السالم أن الضبوط توزعت في مناطق القطيفة والنبك وجرمانا والكسوة مؤكدا حجز ١٠ صهاريج لمدة شهر إضافة إلى توجيه كتاب لمحافظة ريف دمشق للقيام بإجراءاتها بهذا الشأن.

وأكد السالم أن عملية الحجز تعود لقيام أصحاب الصهاريج الخاصة بنزع السدادة داخل صمام الرجوع والذي يمنع المادة من العودة إلى الخزان ما يؤدي إلى إفراغ كامل الخرطوم من مادة المازوت مبيناً أن فارق التوقيت بين لحظة تشغيل العداد ولحظة انسكاب المادة داخل الخزان يؤدي إلى فقدان كمية تتراوح بين ٢٠– ٢٥ لترا تقريبا مؤكداً أن اختلاف الكمية المسروقة بين موزع وآخر يختلف باختلاف طول الخرطوم الملفوف على البكرة.

وفي السياق عزا مدير محروقات ريف دمشق فيصل طريف بأن عملية التعاقد مع الصهاريج الخاصة تعود لنقص وسائط النقل والتي لا تتعدى ٣ صهاريج لدى مديرية محروقات ريف دمشق و٣ محطات ومركزين أساسيين ومركز هو في الوقت ذاته محطة.

وبيّن طريف أن وجود صهاريج كافيه لدى محروقات الريف سيلغي الاعتماد على صهاريج القطاع الخاص مؤكداً أن الكميات الكبيرة حاليا تقوم صهاريج محروقات الريف بتوزيعها.

وأكد مدير محروقات الريف أنه واجه حالات شكوى من البعض بأن هناك نقصاً في الكميات الواصلة للمستهلكين الذي أبلغوا بهذه الحالات لكنهم رفضوا الشكوى وعندما واجهنا صاحب الصهريج نفى ذلك لكنه مع ذلك ذهب وعوض النقص مع كتابة تعهد بعدم العودة لمثل هذه الحالة إضافة إلى ذلك فقد أوقفنا التعامل مع العديد منهم لقناعتنا بحالات الغش التي وردت عبر اتصالات هاتفية في ظل رفض تقديم شكاوى مكتوبة.

وبيّن طريف أن آلية التعاقد مع صهاريج القطاع الخاص يتم بالتعاون مع مديرية تموين ريف دمشق المسؤولة عن الصهريج وآليات التعبئة والعداد أما عملية الأجرة التي يتقاضاها الصهريج فيحددها المكتب التنفيذي وتتراوح بين ٢–٥ ليرات وذلك حسب المسافة

ونوه طريف بدور البطاقة الذكية في قمع حالات الغش وخصوصا لناحية وصول المادة لمستحقيها خلافا لآلية الدور المتبعة حاليا والتي تؤدي إلى الكثير من حالات التلاعب.

وأشار مدير محروقات الريف أن ما تم توزيعه من محروقات خلال عام ٢٠١٧ تجاوز ١٧١ مليون لتر نصيب القطاع الصناعي منها ١٨ مليون لتر وحوالي ٩ ملايين لتر للفعاليات التجارية والحرفيين وأكثر من ٢٨ مليون لتر للقطاع العام و٥١ مليون لتر للتدفئة ٣٤,٦ مليون لتر للزراعة ٦,٦ ملايين لتر للأفران و٢٤ مليون لتر للنقل.

١١٣ سيارة أجرة في المدينة

دبيات: لا حل لمشكلة النقل إلا عن طريق القطاع العام

القنيطرة- الوطن

طالب محافظ القنيطرة همام دبيات بإيجاد الحلول السريعة لنقل المواطنين المقيمين في تجمعات جديدة عرطوز الفضل وعرطوز الضهرة إلى ارض المحافظة وعدم تحميلهم أي أعباء مالية إضافية، مكلفاً نقابة عمال النقل البري التنسيق مع الجهات المعنية واتخاذ الإجراءات اللازمة وإلزام السرافيس بنقل الركاب من كراج السومرية مساء لتأمين أبناء القنيطرة والتجمعات الواقعة على خط سير المركبة وذلك من خلال تقديم حوافز إضافية كمنح أصحاب المركبات كميات زائدة من مادة المازوت شريطة نقل الركاب من مركز الانطلاق إلى أرض المحافظة.

وأشار دبيات إلى أن مشكلة النقل بالقنيطرة وتجمعاتها لن تحل إلا عن طريق القطاع العام وعبر رفد المحافظة بعدد من باصات النقل الداخلي حيث الحاجة إلى خمسة عشر باصاً لأرض القنيطرة وتجمعي جديدة الفضل والبطيحة بالتساوي، موجها عضو المكتب التنفيذي المختص بإعداد مذكرة تفصيلية تتضمن الأسباب الموجبة حول حاجة القنيطرة لباصات النقل الداخلي من أجل متابعتها مع الجهات المعنية، إضافة إلى ضرورة التواصل مع شركة الجولان لإعادة عمل آلياتها بعد تسوية وضعها أصولاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد دبيات أن جميع الإجراءات التي تم اتخاذها تهدف إلى ضبط حركة السير على خط القنيطرة– دمشق وبالعكس لتأمين نقل الركاب ومشيرا إلى إعطاء التوجيهات لفرع المرور وحماية المستهلك بضرورة تقيد أصحاب وسائقي السرافيس بالأنظمة والقوانين واتخاذ العقوبات التي نص عليها قانون السير لضمان تأمين وسائل النقل العامة للمواطنين ومراقبة التزام السائقين بالتسعيرة وخط السير.

وأشارت عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل حمدة العرقاوي إلى وجود عدد كبير من أصحاب السرافيس والمسجلة في نقل القنيطرة تحصل على موافقات فرز مؤقتة من ريف دمشق للعمل على خطوطها الداخلية، مطالبة بمخاطبة المديرية المذكورة بعدم منح تلك الموافقات إلا بعد الرجوع إلى لجنة نقل الركاب بالقنيطرة.

ولفت مدير نقل القنيطرة محمد زيتون إلى أن عدد المركبات المسجلة في المديرية (سرفيس) ٣٥١ والميكروبات سعة ٢٤ راكباً ٢٠ مركبة والباصات العامة سعة ٥٠ هو ١٧ مركبة على حين أن عدد سيارات الأجرة (تاكسي) ١١٣، مبيناً أن عدد المركبات العاملة على خط دمشق القنيطرة ٢٩٠ مركبة وعلى الخطوط الداخلية ٤٢ وعلى خطوط أخرى خارج المحافظة ٣٤ ميكرو باصاً وسيتم العمل للوصول إلى آلية مشتركة وموحدة تسهم بضبط حركة مركبات النقل العام.

ووافقت لجنة نقل الركاب بالقنيطرة على منح فرز مؤقت ولمدة ثلاثة أشهر لبعض الآليات للعمل على خط دمشق –تجمع جديدة الفضل ودمشق– عرطوز الضهرة بهدف تخديم أبناء تجمعات النازحين، إضافة إلى منح موافقات مبدئية على نقل بعض الآليات من خارج المحافظة وللعمل على خطوط القنيطرة الخارجية والداخلية، كما تمت الموافقة على إحداث خط داخلي جديد يخدم أبناء المحافظة في منطقة الكوم (الحلس– بلونة– نبع الفوار– العتم– كوم محيرس)، وكذلك عدم الموافقة على طلبات أصحاب الآليات على نقل الخط إلى خارج المحافظة لأنها لا تلبي وتخدم أبناء القنيطرة في أماكن وجودهم.

يذكر أن شكاوى أبناء القنيطرة تتمحور حول عدم وجود سرافيس في كراج السومرية بعد الرابعة عصراً ما يعرضهم لابتزار أصحاب المركبات وتقاضيهم أسعارا مرتفعة غير المحددة بالتعرفة الرسمية.